

بد ان تكون زاوية تقييم اقتصاد المناطق المحتلة ، على اساس انه اقتصاد مستقل ، كانت ارتباطاته تمند (قبل الاحتلال) داخل اطار اقتصاد الضفتين . الى ماذا تشير الارقام الاسرائيلية ؟ تبين دراسة قام بها « بنك اسرائيل » في المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ (١) ، ان النشاط الاقتصادي في هذه المناطق ازداد نموا وباضطراد طيلة العام ١٩٦٩ ، كما ان ارتفاعا في مستوى المعيشة رافق هذا النمو . وان الناتج القومي العام ، بالارقام الفعلية ارتفع بنسبة ٢٥٪ (بالنسبة للسنة السابقة) . كما ان نسبة الانتاج للفرد ارتفعت بـ ٢٣٪ . وقد ارتفعت المداخيل وكذلك الطلب الخاص بنسبة ١٩٪ . واستمر عامل الارتباط باسرائيل بكونه المحرك الحقيقي للاقتصاد . اخذت المناطق المحتلة ما نسبته فقط ١٤٥٪ من صادرات اسرائيل (اقل من ١٪ من الناتج القومي الاسرائيلي) ولكن هذه النسبة تساوي حوالي ١٧٪ من الناتج القومي للمناطق المحتلة للعام ١٩٦٩ . اما المعجز في الميزان التجاري (حوالي ١٤٦ مليون ليرة اسرائيلية) فقد أمكن التغلب عليه بواسطة المقبوضات (اجور العمال الذين يعملون في اسرائيل زائدا الاستثمارات والمعونات الخ . . .) تضاعفت الاستثمارات في العام ١٩٦٩ الى مبلغ ٦٧ مليون ليرة اسرائيلية ، منها ٤٤ مليوناً للضفة الغربية و٢٣ مليوناً لقطاع غزة وشمال سيناء . كان نصف قيمة الاستثمارات في القطاع العام وبواسطة السلطات العسكرية والمحلية ، وكذلك كان الاستثمار الخاص في ازدياد ونمو . هذا ما تقوله الارقام الاسرائيلية وهو يؤكد ، بالفعل ، خطورة المحاولات الاسرائيلية الرامية الى السيطرة على اقتصاد المناطق المحتلة واضفاء صورة مزيفة من الازدهار على تلك المناطق .

هـ) ارتفاع ضرائب الاستيراد واثره على صفار التجار (بشكل خاص) : لقد اضطر عدد كبير من اصحاب المحلات التجارية الى ترك مهنتهم الاساسية والعمل خارج المناطق المحتلة ، نتيجة الازهال والضغط الاقتصادي ، المتمثل باجبارهم اما على شراء بضائعهم من تجار الجملة الاسرائيليين وبأسعار مرتفعة ، او باستيرادها من الضفة الشرقية وبضرائب استيراد مرتفعة جدا . وقد توسعت سلطات الاحتلال في فرض الضرائب على السلع المستوردة وضاعفت من قيمة الضريبة ، نورد هنا بعض الأمثلة :

قبل الاحتلال

الرز يستوفى	٥٠ فلسا كرسم جمركي	الضريبة كانت ٢٥ فلسا تقريبا
الشاي	٢٦٠ فلسا كرسم جمركي	الضريبة كانت ١٣٠ فلسا تقريبا
الزجاج	٩٠٪ من قيمته كرسم جمركي	٤٥٪ من قيمته تقريبا
القرطاسية	١٥٪ من قيمته كرسم جمركي	لم تكن هناك ضريبة اطلاقا
المفسوجات	١٥٪ من قيمته كرسم جمركي	لم تكن هناك ضريبة اطلاقا

وتجدر الملاحظة ان السلطات الاسرائيلية تمنع استيراد بعض السلع (السكر مثلا) ، وتقوم هي باستيراده وتبيعه بأسعار احتكارية ، وتقدر أرباح الخزينة الاسرائيلية بحوالي ١٠٠٠ دينار يوميا من الضفة الغربية لوحدها ومن السكر لوحده . ويتمثل الضغط الاقتصادي أيضا باغلاق الاسواق بأوامر عسكرية وفرض الحصار على بعض المناطق والاحياء التجارية كما حصل في الخليل وغزة . وكذلك اجبار التجار على دفع ما يمثل نصف قيمة البضائع التي يريدون استيرادها الى السلطات الاسرائيلية كتأمين من أجل الحصول على اجازة استيراد ولا يمكن استرداد هذا التأمين قبل مدة ستة شهور على دفعه ، مما يؤدي الى تجميد هذه المبالغ ، الامر الذي يعود بالربح على الخزينة الاسرائيلية بسبب تمكنها من التصرف بهذه الاموال .

و) صعوبات التحويل من الخارج : لقد بينا في مقدمة بحث فئات الضغوط الاقتصادية ان نسبة كبيرة من شعبنا في الاراضي المحتلة تعيش على ما يحوله لها اباؤها الذين يعملون خارج الاراضي المحتلة وخاصة في دول الخليج العربي . حتى هذا المدخول لم تتركه سلطات الاحتلال دون تضيق وتعقيد ، فقد أخضعت سعر التحويلات الى تعادل في